داخل اسرائيل نشاطات الاحتفال بذكرى يوم الأرض والاحتجاج على المصادرة الاسرائيلية للأراضي العربية .

لقد سجل توضيح كارتر الأخير للعنصر الفلسطيني في السياسة الأميركية « حق الفلسطينيين بأن يكون لهم وطن ، وأن تعوض عليهم الخسائر التي تكبدوها ، وأن يحصلوا على الانسحاب الاسرائيلي من اراض احتلت عام ١٩٦٧ ، وأن تحل نهاية حالة العداء وتنشأ حدود سلمية وآمنة » .

واستمر الضغط الديبلوماسي على منظمة التحرير خلال الصيف وما بعده ، ففي حزيران أجرى فانس محادثات مع القادة الاسرائيليين الذين عارضوا مصطلح « الوطن » الفلسطيني ، واقترح فانس أن يتلو قبول منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢ لقاءات أميركية مع ممثلي منظمة التحرير في الأمم المتحدة بعد شهر على القبول بالقرار .

وحين أنتج هذا الضغط صدور شرط مضاد من منظمة التحرير مفاده ضرورة أن يعدل القرار ٢٤٢ ليعترف بالكيان الوطني الفلسطيني وحين أكد الاتحاد السوفياتي في تشرين الأول على حق الممثلين الفلسطينيين بحضور مؤتمر جنيف ، فان إدارة كارتر تراجعت مباشرة لمستوى « ورقة العمل » الأميركية ـ الاسرائيلية المشتركة لكي تضع الجوانب الاجرائية لجنيف . منذ تلك اللحظة أصبحت القضايا الاجرائية تعطى الأولوية على إعلان المواقف المبدئية التي كان بول سابقاً قد حث عليها بوصفها وسيلة للحفاظ على القاعدة الدولية للشرعية .

وفي حين تراجع ذكر القلب الفلسطيني لصراع الشرق الأوسط ، انتشرت شائعات عديدة حول حوار فلسطيني ـ اسرائيلي سري . لكن العلاقات العسكرية الاميركية الاسرائيلية تدعمت بشكل لا لبس فيه مع إعلان كارتر في ١٢ أيار عن استمرار « المعاملة الخاصة » لترتيبات السلاح الاسرائيلي ، بما يتضمن السماح بالمشاركة في انتاج انظمة السلاح المتقدمة (مع بعض أنظمة المواصلات التي أعلن لاحقاً أنها للاسرائيليين بلا حدود) .

وهكذا أعطيت اسرائيل موقعاً كموقع بلدان الناتو لجهة اعفائها من الاعتبارات التي وضعتها ادارة كارتر لتقييد بيع الاسلحة . وأشارت استجابة اسرائيل إلى تصليب الحكم المحلي والسيطرة الجغرافية كقاعدة للستراتيجية الاسرائيلية ، وتم التعجيل ببناء المستوطنات اليهودية الجديدة في الضفة الغربية .

في تموز أعاد بيغن تسخين تاريخ الانتداب البريطاني من خلال الخروج بمقترحات سلمية تتضمن نسقاً من « الحكم الذاتي » يمكن ان يحول مطلب « التمثيل الذاتي الفلسطيني » إلى موضوعات بلدية تتناول الوظائف الحكومية ـ تماماً كما اقترح المفوض الصهيوني هيربرت صموئيل وخلفه لورد بلمر ، وجود مجالس بلدية قبل خمسين عاماً ، كوسيلة لامتصاص التفوق العددي العربي ، والسماح في الوقت نفسه لنشوء سيطرة صهيونية على المستعمرات الجديدة التي يمكن تحصينها ، وفيما بعد توحيدها في ظل القيادة القومية الصهيونية .

لكن المبادرة الاسرائيلية الأساسية تركزت على مد خط للسادات في سنة ١٩٧٧ ، مع زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي موشي دايان للمغرب كي يقابل سراً مساعد السادات الأعلى حسن التهامي ، وليكشف تفاصيل عن ان الموساد قد قضت على مؤامرة ضخمة أعدتها ليبيا ضد